

## بنك اسئلة محلول لمادة الفقه (٢)

حسب المقرر الجديد (الملخص الفقهي للفوزان)

الاستاذ/ أبو حاتم

متوفر الآن في قرطاسية أبو حاتم ينبع

طريق المطار القديم شمال اشارة الدلة مقابل بحوار صيدلية الدواء

لمتابعة الجديد هذا رابط قناتي على التيليجرام

<http://t.me/ha2tm>

او التواصل واتس على رقم واتس قرطاسة أبو حاتم على

٠٥٩٦٥٠٦٦٥٦

فقعة ٢: بنك الاسئلة

١- يشترط لصحة البيع شروط			
أ- على العاقدين	ب- على المعقود عليه	ج- على العاقدين والمعقود عليه	د- ليس على أحد منهما
٢- من شروط العاقدين في صحة البيع			
أ- أن يكون حراً رشيداً	ب- أن يكون مالكا للمعقود عليه	ج- أن يتراضي كل منهما	د- جميع ما سبق
٣- من شروط المعقود عليه في صحة البيع			
أ- التراضي بينهما	ب- أن يكون حائرا	ج- أن يكون مالكا للمعقود عليه	د- ليس شيئاً مما سبق
٤- من شروط العاقدين في صحة البيع			
أ- أن يكون ممن يباح الانتفاع به	ب- أن يكون حراً رشيداً	ج- أن يكون الثمن والمثلن معلوماً للمتعاقدين	د- أن يكون قادراً على تسليمه
٥- من شروط المعقود عليه في صحة البيع			
أ- أن يكون الثمن والمثلن معلوماً للمتعاقدين	ب- أن يكون ممن يباح الانتفاع به	ج- أن يكون قادراً على تسليمه	د- جميع ما سبق
٦- من البيوع المباحة			
أ- بيع المسلم على أخيه	ب- بيع الخبز	ج- بيع الحاضر للبادي	د- بيع عبد مسلم لكافر
٧- من البيوع المحرمة			
أ- بيع السلاح وقت الفتنة	ب- بيع ما يعين على معصية الله	ج- بيع العينة	د- جميع ما سبق
٨- بيع العينة هو			
أ- بيع الخبز	ب- بيع لحم الخنزير	ج- البيع بثمن مؤجل	د- بيع الحاضر
٩- شروط البيع تنقسم إلى			
أ- قسمين	ب- ثلاثة أقسام	ج- أربعة أقسام	د- خمسة لأقسام
١٠- شروط البيع قسمان هما			
أ- كبيرة وصغيرة	ب- صحيحة وفاسدة	ج- كاملة وناقصة	د- ليس شيئاً ما سبق
١١- أنواع البيع الصحيحة			
أ- نوعان	ب- ثلاثة أنواع	ج- أربعة أنواع	د- خمسة أنواع

- ١٢ من شروط البيع الصحيحة			
أ- شرط يتقوى به العقد	ت- بذل منفعة مباحة في البيع	ج- الاثنتين معاً	د- ليس شيئاً مما سبق
- ١٣ من شروط البيع الفاسدة			
أ- بذل منفعة مباحة في البيع	ب- شرط يفسد في نفسه ولا ينطل البيع	ج- شرط يتقوى به العقد	د- جميع ما سبق
- ١٤ الخيار في البيع			
أ- أربعة أقسام	ب- ستة أقسام	ج- ثمانية أقسام	د- عشرة أقسام
- ١٥ خيار الغبن هو			
أ- إظهار السلعة المعيبة مظهر السليمة	ب- المكان الذي تم فيه البيع	ج- الخيار الذي يثبت بسبب التتليس	د- الخيار الذي يثبت بسبب وجود عيب
- ١٦ من أنواع الشروط الفاسدة			
أ-	ب-	ج-	د- جميع ما سبق
- ١٧ خيار العيب هو			
أ- إظهار السلعة المعيبة مظهر السليمة	ب- المكان الذي تم فيه البيع	ج- الخيار الذي يثبت بسبب وجود عيب	د- الخيار الذي يثبت بسبب التتليس
- ١٨ خيار التتليس هو			
أ- الخيار الذي يثبت بسبب وجود عيب	ب- الخيار الذي يثبت بسبب التتليس	ج- المكان الذي تم فيه البيع	د- إظهار السلعة المعيبة مظهر السليمة
- ١٩ صور خيار الغبن عددها			
أ- صورة	ب- صورتان	ج- ثلاث صور	د- أربعة صور
- ٢٠ خيار الشرط هو			
أ- أن يشترط المتعاقدان الخيار في صلب العقد	ب- المكان الذي تم فيه البيع	ج- الخيار الذي يثبت بسبب وجود عيب	د- الخيار الذي يثبت بسبب التتليس
- ٢١ خيار التخبير بالثمن هو			
أ- المكان الذي تم فيه البيع	ب- إذا باع السلعة بثمنها الذي اشتراها به فأخبر بمقداره وهو بخلاف الحقيقة	ج- أن يشترط المتعاقدان الخيار في صلب العقد	د- الخيار الذي يثبت بسبب وجود عيب
- ٢٢ خيار الاختلاف بين البائعان وفيه يكون:			
أ- أن يشترط المتعاقدان الخيار	ب- أن يشترط المتعاقدان	ج- إذا اختلفا في مقدار	د- إذا باع السلعة بثمنها الذي

في صلب العقد	الخيار في صلب العقد	الثمن أو اختلفا في عين المبيع	اشتراها به فأخبر بمقداره وهو بخلاف الحقيقة
٢٣- الخيار الذي يثبت للمشتري إذا اشترى بناء على رؤية سابقة، ثم وجده قد تغير صفته فله:			
١- خيار أن يمضي عقد البيع أو يفسخه	ب- ليس له خيار يلزم عليه الشراء	ج- يمضي العقد ولا يفسخه	د- يجبر على ترك الشراء
٢٤- إذا اختلف المتبايعان في بعض الأمور، فيحلف كل منهما على ما يدعيه <b>بطلان شرطه</b> :			
أ- تتم البيعة على ما كانت عليه أول الأمر	ب- يتم فسخ التعاقد بينهما إذا لم يرض بقول الآخر	ج- ليس له خيار يلزم عليه الشراء	د- الخيار أن يمضي عقد البيع أو يفسخه
٢٥- خيار التدليس هو إظهار العيبة المعيبة بمظهر السليمة عن طريق			
أ- كتمان عيبها فقط	ب- تزويقها بما يزيد ثمنها فقط	ج- القولان معاً	د- ليس شيء من السابق ذكره
٢٦- الخيار في البيع هو			
أ- طلب الفسخ	ب- طلب الإمضاء	ج- طلب خير الأمرين	د- عدم الطلب أصلاً
٢٧- حكم التصرف في البيع قبل قبضه والإقالة			
أ- يصح	ب- لا يصح	ج- يصح بشروط	د- لا يجوز قطعاً
٢٨- من صفات أكل الربا			
أ- ممن أعلن الله ورسوله الحرب عليهم	ب- أشد تحريماً من الميسر	ج- من صفات اليهود	د- جميع ما سبق ذكره
٢٩- معنى الربا في اللغة			
أ- الزيادة	ب- النقصان	ج- التوطين	د- ليس شيئاً مما سبق ذكره
٣٠- الربا كما جاء في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم يعتبر:			
أ- من كباير الذنوب	ب- من صغائر الذنوب	ج- من الكباير الموبقات	د- ليس مما سبق ذكره
٣١- ينقسم الربا إلى:			
أ- قسمان	ب- ثلاثة أقسام	ج- أربعة أقسام	د- خمسة أقسام
٣٢- من أنواع الربا ربا التسيئة وهو:			
أ- مأخوذ من الفضل وهو عبارة عن أحد العوضين	ب- مأخوذ من التمسء وهو التأخير	ج- جميع ما سبق	د- ليس شيئاً مما سبق ذكره
٣٣- من أنواع الربا ربا الفضل وهو:			
أ- مأخوذ من الفضل وهو <b>الربا</b> <b>الزيادة</b> عن أحد العوضين	ب- مأخوذ من التمسء وهو التأخير	ج- جميع ما سبق	د- ليس شيئاً مما سبق ذكره

٣٤- ربا الفضل وهو عبارة عن أحد العوضين وهو محرم في ستة أشياء منها			
أ- الذهب	ب- الفضة	ج- التمر	د- جميع ما سبق ذكره
٣٥- من المعاملات الربوية:			
أ- الودائع الثابتة إلى أجل	ب- الأيداع في البنوك بالفائدة	ج- بيع العينة	د- جميع ما سبق ذكره
٣٦- بيع العينة من المعاملات الربوية وهو:			
١- بيع السلعة بثمن مؤجل على شخص تم يعود يشتريها منه بثمن حال أقل من الثمن المؤجل	ب- الودائع الثابتة إلى أجل	ج- الأيداع في البنوك بالفائدة	د- لا شيئاً مما سبق ذكره
٣٧- بيع الأصول يعرف بأنه:			
١- بيع الأصول من الدور والأرضي	ب- بيع الثمار والنخيل	ج- جميع ما سبق	د- ليس شيئاً مما سبق ذكره
٣٨- بيع الثمار يعرف بأنه:			
ب- بيع الأصول من الدور الأرضي	ب- بيع الثمار والنخيل	ج- بيع الثمار المقصودة للأكل مثل النخيل	د- ليس شيئاً مما سبق ذكره
٣٩- بيع الثمار			
أ- قبل نضوجها	ب- بعد نضوجها وبدو صلاحها	ج- جميع ما سبق ذكره	د- ليس شيئاً مما سبق ذكره
٤٠- الحكمة من بيع الثمار بعد نضوجها وبدو صلاحها هي:			
أ- لأنه في تلك الفترة معرض للآفات	ب- لأنه يجوز فساده بعد سنبله	ج- رحمة بالناس وحفظاً لأموالهم	د- جميع ما سبق ذكره
٤١- حكم بيع الثمار قبل زهوها ونضوجها:			
أ- يجوز	ب- مكروه	ج- منهي عنه	د- محرم
٤٢- معنى السلم هو:			
أ- السلف	ب- تعجيل الثمن	ج- تأجيل الثمن	د- جميع ما سبق ذكره
٤٣- من شروط صحة السلم:			
أ- ذكر جنس المسلم فيه ونوعه	ب- ذكر قدر المسلم فيه بكيل أو وزن	ج- أن يقبض ثمن المسلم تماماً معلوم المقدار في مجلس العقد	د- جميع ما سبق ذكره
٤٤- من أحكام السلم			

أ- لا يجوز بيع السلعة المسلم بها قبل قبضها	ب- إن تعذر وجود المسلم فيه وقت الحلول وجب رد الثمن،	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
٤٥- إذا تعذر وجود المسلم فيه وقت حلول السداد، وطالب صاحب المسلم برأس المال المدفوع فيجب:			
أ- تأجيل رد الثمن	ب- رد الثمن ولو كان تالفاً	ج- رد الثمن واستبداله لو كان تالفاً	د- جميع ما سبق ذكره
٤٦- من أحكام القروض			
أ- أنها مستحبة	ب- أنها أفضل من الصدقة	ج- فيها أجر عظيم	د- جميع ما سبق ذكره
٤٧- من شروط صحة القرض			
أ- أن يكون المقرض ممن يصح تبرعه	ب- معرفة قدر المال المدفوع في القرض	ج- معرفة صفة القرض المدفوع ليتمكن من رده إلى صاحبه	د- جميع ما سبق ذكره
٤٨- من الأفعال المحرمة على المقرض:			
أ- أن يشترط على المقرض الزيادة (أن لا يكون هناك شرط ملقوظ)	ب- أن لا يكون مصحوباً بهدية مشروطة	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
٤٩- فوائد الرهن أنها:			
أ- تحفظ الأموال	ب- السلامة من الضياع	ج- توثيقها بالكتاب	د- جميع ما سبق ذكره
٥٠- من شروط صحة الرهن:			
أ- معرفة قدره وجنسه وصفته	ب- أن يكون الرهن جائز التصرف	ج- أن يكون الرهن مالاً للمرهون أو مأذوناً فيه	د- جميع ما سبق ذكره
٥١- من شروط صحة اشتراط الرهن:			
أ- أن يكون في صلب العقد أو بعده	ب- أن يلزم الرهن من جانب الرهن	ج- ليس مما سبق	د- جميع ما سبق
٥٢- والرهن يقسم إلى			
أ- قسمان	ب- ثلاثة أقسام	ج- أربعة أقسام	د- خمسة أقسام
٥٣- من أقسام الرهن			
أ- ما يحتاج إلى مؤنة	ب- ما لا يحتاج إلى مؤنة	ج- الاثنين معاً	د- لا شيء مما سبق ذكره
٥٤- الرهن المحتاج إلى مؤنة هو:			
أ- كالأدب والمتاع ونحوه	ب- المركوبات والمحلويات	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره

		وغير المركوبات	
٥٥- ما يحتاج المؤنة منها:			
أ- ما هو مركوب كالحياوان المركوب والمطلوب	ب- ما هو ليس بمركوب كالعبد والأمة	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
٥٦- الرهن الذي لا يحتاج إلى مؤنة هو:			
كالدار والمتاع ونحوها	ب- المركوبات والمطلوبات وغير المركوبات	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
٥٧- من شروط صحة الضمان			
أن يكون الضامن جائز التصرف	ب- أن يأخذ العوض عليه لأنه بقصد الانتفاع	ج- ليس بما سبق	د- جميع ما سبق ذكره
٥٨- حكم الضمان في الشرع:			
أنه جائز	ب- أنه محرم	ج- أنه منهي عنه	د- أنه واجب
٥٩- من مسائل الكفالة			
أ- ذمة الضامن لا تبرأ إلا إذا برئت ذمة المضمون عنه	ب- يجوز تعدد الضامنين	ج- لا يشترط في صحته معرفة الضامن للمضمون عنه	د- لا شيء مما سبق ذكره
٦٠- من مسائل الضمان التالي:			
أ- ذمة الضامن لا تبرأ إلا إذا برئت ذمة المضمون عنه	ب- يجوز تعدد الضامنين	ج- لا يشترط في صحته معرفة الضامن للمضمون عنه	د- جميع ما سبق ذكره
٦١- من شروط صحة الرهن			
أ- ذمة الضامن لا تبرأ إلا إذا برئت ذمة المضمون عنه	ب- يجوز تعدد الضامنين	ج- لا يشترط في صحته معرفة الضامن للمضمون عنه	د- لا شيء مما سبق ذكره
٦٢- من شروط صحة الكفالة:			
أ- ذمة الضامن لا تبرأ إلا إذا برئت ذمة المضمون عنه	ب- يجوز تعدد الضامنين	ج- لا يشترط في صحته معرفة الضامن للمضمون عنه	د- لا شيء مما سبق ذكره

-٦٣- من شروط صحة الكفالة:			
أ- أن تكون برضى الكفيل	ب- يبرأ الكفيل بموت المكفول المتعذر إحضاره	ج- أن يضمن الكفيل ما المكفول من الدين إذا غاب أو مضى زمن	د- جميع ما سبق ذكره
-٦٤- <b>يُكْفَى</b> من مسائل الكفالة			
أ- ضمان معرفة اسم الشخص	ب- ضمان معرفة مكان الشخص	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
-٦٥- تعرف الحوالة بأنها:			
أ- تحول الدين من ذمة إلى ذمة أخرى	ب- التزام بإحضار من عليه حق مالي لربه	ج- التزام ما وجب عليه لغيره مع بقاءه على مضمون معه	د- توثيق دين بعينه يمكن استيفاؤه منها أو من ثمنها
-٦٦- يعرف الرهن بأنه			
أ- تحول الدين من ذمة إلى ذمة أخرى	ب- التزام بإحضار من عليه حق مالي لربه	ج- التزام ما وجب عليه لغيره مع بقاءه على مضمون معه	د- توثيق دين بعينه يمكن استيفاؤه منها أو من ثمنها
-٦٧- يعرف الضمان بأنه:			
أ- تحول الدين من ذمة إلى ذمة أخرى	ب- التزام بإحضار من عليه حق مالي لربه	ج- التزام ما وجب عليه لغيره مع بقاءه على مضمون معه	د- توثيق دين بعينه يمكن استيفاؤه منها أو من ثمنها
-٦٨- تعرف الكفالة بأنها:			
أ- تحول الدين من ذمة إلى ذمة أخرى	ب- التزام بإحضار من عليه حق مالي لربه	ج- التزام ما وجب عليه لغيره مع بقاءه على مضمون معه	د- توثيق دين بعينه يمكن استيفاؤه منها أو من ثمنها
-٦٩- يعرف السلم بأنه			
أ- عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد	ب- التزام بإحضار من عليه حق مالي لربه	ج- التزام ما وجب عليه لغيره مع بقاءه على مضمون معه	د- توثيق دين بعينه يمكن استيفاؤه منها أو من ثمنها
-٧٠- يعرف القرض بأنه			
أ- عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس	ب- التزام بإحضار من عليه حق مالي لربه	ج- دفع مال لمن ينتفع به ويرد بدله	د- توثيق دين بعينه يمكن استيفاؤه منها أو من ثمنها



			العقد
٧١- تعرف الوكالة بأنها			
أ- تحول الدين من ذمة إلى ذمة أخرى	ب- التزام بإحضار من عليه حق مالي لريه	ج- التزام ما وجب عليه لغيره مع بقاءه على مضمون معه	د- استتابة جائز التصرف منته فيما تدخله النيابة
٧٢- من شروط صحة الحوالة			
أ- أن تكون على دين مستقر في ذمة المحال عليه	ب- ذمة الضامن لا تنبأ إلا إذا برئت ذمة المضمون عنه	ج- يجوز تعدد الضامين	د- لا يشترط في صحته معرفة الضامن للمضمون عنه
٧٣- يصح التوكيل في أمور منها:			
أ- استتابة جائز التصرف منته فيما تدخله النيابة	ب- ذمة الضامن لا تنبأ إلا إذا برئت ذمة المضمون عنه	ج- يجوز تعدد الضامين	د- يصح التوكيل في كل ما تدخله النيابة من حقوق الأئمة من صن العقود والفسوخ
٧٤- من المسائل التي يصح يوكل الوكيل فيها:			
أ- إن أجاز له الموكل	ب- ضمان معرفة مكان الشخص	ج- لا يشترط في صحته معرفة الضامن للمضمون عنه	د- جميع ما سبق ذكره
٧٥- من مبطلات الوكالة:			
أ- فسخ الوكالة	ب- موت الموكل	ج- جنون الوكيل المطبق	د- جميع ما سبق ذكره
٧٦- يعرف الحجر بأنه			
أ- استتابة جائز التصرف منته فيما تدخله النيابة	ب- منع الإنسان من تصرفه في ماله	ج- تحول الدين من ذمة إلى ذمة أخرى	د- التزام بإحضار من عليه حق مالي لريه
٧٧- من أنواع الحجر			
أ- حجر الإنسان لإجل حظ غيره	ب- حجر الإنسان لإجل مصلحته الشخصية	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
٧٨- يعرف حجر الإنسان لإجل حظ غيره بأنه:			
أ- الحجر على الإنسان لحفظ ماله وتوقيفه له	ب- الحجر على المقلص	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
٧٩- يعرف حجر الإنسان لإجل مصلحته الشخصية بأنه			
أ- حجر على الإنسان لحفظ ماله وتوقيفه له	ب- الحجر على المقلص	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
٨٠- من الأحكام المتعلقة بحجر الإنسان لأجل غيره			

أ- أن يتعلق حق الغرماء بماله الموجود قبل الحجر	ب- من وجد عين ماله الذي باعه عليه قبل الحجر عليه فله أن يرجع به	ج- بقاء العين كلها في ملك المفلس	د- جميع الأحكام السابق ذكرها
- ٨١ - من أحكام الحجر الآتي:			
أ- أن يشترط على المقرض الزيادة (أن لا يكون هناك شرط منقوض)	ب- أن لا يكون مصحوباً بهدية مشروطة	ج- أن يتعلق حق الغرماء بماله الموجود قبل الحجر	د- جميع الأحكام السابق ذكرها
- ٨٢ - يزول الحجر عن الصغير بالشروط التالية:			
أ- بلوغه سن الرشد	ب- أن يحسن استخدام ماله	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
- ٨٣ - من علامات بلوغ سن الرشد:			
أ- إنزاله المنى بقظة أو مناماً	ب- إنبات الشجر الخشن حول قلبه	ج- بلوغه سن خمس عشرة سنة	د- جميع ما سبق ذكره
- ٨٤ - يزول الحجر عن المسفيه بـ:			
أ- بزوال سفهه	ب- اتصافه بالرشد في تصرفاته المالية	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
- ٨٥ - يزول الحجر عن المجنون بالشروط التالية:			
أ- زوال جنونه ورجوع العقل إليه	ب- اتصافه بالرشد في تصرفاته المالية	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
- ٨٦ - يعرف الصلح بأنه:			
أ- استتابة جائز التصرف مثله فيما يتخله النيابة	ب- معاقدة يتوصل بها إلى إصلاح بين متخاصمين	ج- تحول الدين من ذمة إلى ذمة أخرى	د- التزام بإحضار من عليه حق مالي لربه
- ٨٧ - أنواع الصلح بين الناس:			
أ- أنواع	ب- ثلاث أنواع	ج- أربع أنواع	د- خمس أنواع
- ٨٨ - من أنواع الصلح بين الناس:			
أ- الصلح بين المسلمين أهل الحرب	ب- الصلح بين أهل العذل وأهل البغي من المسلمين	ج- الصلح بين الزوجين	د- جميع ما سبق ذكره
- ٨٩ - الإصلاح بين المتخاصمين في الأموال ينقسم إلى:			
أ- قسمين	ب- ثلاثة أقسام	ج- أربعة أقسام	د- خمسة أقسام
- ٩٠ - من أقسام الصلح بين المتخاصمين:			
أ- صلح عن إقرار	ب- صلح عن إنكار	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره



-٩١ تعريف صلح الإقرار بأنه :			
أ- هو الصلح الذي يقع على جنس الحق أو لا يقع على جنس الحق	ب- هو الصلح الذي يدعي شخص على آخر يعين له عنده	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
-٩٢ من أنواع صلح الإقرار			
أ- أنه يقع على جنس الحق	ب- أنه يقع على غير جنس الحق	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
-٩٣ أنواع صلح الإقرار هي:			
أ- نوعان	ب- ثلاثة أنواع	ج- أربعة أنواع	د- خمسة أنواع
-٩٤ من مسائل صلح الإنكار			
أ- يصح الصلح عن الحق المجهول	ب- يصح الصلح عن المنكر الأجنبي	ج- يصح الصلح عن القصاص	د- جميع ما سبق
-٩٥ من مسائل صلح الإقرار			
أ- يصح الصلح عن المنكر الأجنبي	ب- يصح الصلح عن القصاص	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
-٩٦ من أحكام الطرقات			
أ- أن يحدث في ملكة ما يضايق الطريق	ب- أن يتخذ موقفاً لدابته أو سيارته بطريق المارة	ج- لا يجوز إخراج أجزاء البناء في طريق المسلمين	د- لا شيء مما سبق ذكره
-٩٧ حكم مشاركة المسلم للكافر			
أ- يجوز مطلقاً	ب- يجوز بشرط	ج- لا يجوز	د- لا شيء مما سبق ذكره
-٩٨ عدد أنواع شركات العقود			
أ- نوعان	ب- ثلاثة أنواع	ج- أربعة أنواع	د- خمسة أنواع
-٩٩ من أنواع شركة العقود:			
أ- شركة العنان	ب- المضاربة	ج- شركة الأبدان والوجوه	د- جميع السابق ذكره
-١٠٠ شركة المقايضة هي الشركة:			
أ- التي تسمى بشركة العنان	ب- هي الشركة التي تسمى بشركة العنان	ج- هي الشركة التي تسمى بالأبدان والوجوه	د- هي شركة جامعة شاملة لشركة العنان والمضاربة والوجوه والأبدان، حيث يشتركون في كل ما يثبت لهم وعليهم
-١٠١ تعريف شركة العنان			

د- هي أن يشترك اثنان فأكثر فيما يشتريان بذمتيهما وما ربحا فهو بينهما على ما شرطاه	ج- يشترك فيها شخصان فأكثر بالمال، بحيث يصير مال واحد يعملان به، أو يعمل به أحدهما بحيث يصير له الربح الأكبر	ب- دفع مال معلوم لمن يتجر به ببعض ربحه	أ- هي شركة جامعة شاملة لشركة العنان والمضاربة والوجوه والأبدان، حيث يشتركون في كل ما يثبت لهم وعليهم
تعريف المفاوضة - ١٠٢			
د- يشترك فيها شخصان فأكثر بالمال، بحيث يصير مال واحد يعملان به، أو يعمل به أحدهما بحيث يصير له الربح الأكبر	ج- هي أن يشترك اثنان فأكثر فيما يشتريان بذمتيهما وما ربحا فهو بينهما على ما شرطاه	ب- هي شركة شاملة لشركة العنان والمضاربة والوجوه والأبدان	أ- دفع مال معلوم لمن يتجر به ببعض ربحه
تعريف الوجوه - ١٠٣			
د- هي أن يشترك اثنان فأكثر فيما يشتريان بذمتيهما وما ربحا فهو بينهما على ما شرطاه	ج- هي شركة شاملة لشركة العنان والمضاربة والوجوه والأبدان	ب- دفع مال معلوم لمن يتجر به ببعض ربحه	أ- يشترك فيها شخصان فأكثر بالمال، بحيث يصير مال واحد يعملان به، أو يعمل به أحدهما بحيث يصير له الربح الأكبر
تعريف الأبدان - ١٠٤			
د- هي شركة جامعة شاملة لشركة العنان والمضاربة والوجوه والأبدان، حيث يشتركون في كل ما يثبت لهم وعليهم	ج- دفع مال معلوم لمن يتجر به ببعض ربحه	ب- يشترك فيها شخصان فأكثر بالمال، بحيث يصير مال واحد يعملان به، أو يعمل به أحدهما بحيث يصير له الربح الأكبر	أ- هي أن يشترك اثنان فيما يكتمان بأبدانهم، بحيث يبتلوا بأبدانهم في الأعمال لتحصيل المكاسب
تعريف المضاربة - ١٠٥			
د- دفع مال معلوم لمن يتجر به ببعض ربحه	ج- يشترك فيها شخصان فأكثر بالمال، بحيث يصير مال واحد يعملان به، أو يعمل به أحدهما بحيث يصير له الربح الأكبر	ب- هي أن يشترك اثنان فأكثر فيما يشتريان بذمتيهما وما ربحا فهو بينهما على ما شرطاه	أ- هي شركة شاملة لشركة العنان والمضاربة والوجوه والأبدان
من أحكام شركة الوجوه - ١٠٦			
د- أنها تصح إذا اختلف صنائع المشتركين	ج- كل شريك وكيل عن صاحبه وكفيل عنه بالثمن	ت- من أحكامها المساواة بين	أ- لا يقسم الربح قبل إنهاء العقد بينهما إلا بتراضيهما

		الشريكين	
- ١٠٧ - من أحكام شركة الأبدان			
د- من أحكامها المساواة بين الشريكين	ج- لا يقسم الربح قبل إنهاء العقد بينهما إلا بتراضيهما	ب- أنها تصح إذا اختلف صنائع المشتركين	أ- كل شريك وكيل عن صاحبه وكفيل عنه بالثمن
- ١٠٨ - من أحكام شركة العنان			
د- كل شريك وكيل عن صاحبه وكفيل عنه بالثمن	ج- أنها تصح إذا اختلف صنائع المشتركين	ب- لا يقسم الربح قبل إنهاء العقد بينهما إلا بتراضيهما	أ- من أحكامها المساواة بين الشريكين
- ١٠٩ - من أحكام شركة المعاوضة			
د- لا يقسم الربح قبل إنهاء العقد بينهما إلا بتراضيهما	ج- من أحكامها المساواة بين الشريكين	ب- تجمع بين أنواع يصح كل منها <sup>منفردا</sup> لذلك تصح مجتمعة	أ- كل شريك وكيل عن صاحبه وكفيل عنه بالثمن
- ١١٠ - من أحكام المضاربة			
د- من أحكامها المساواة بين الشريكين	ج- أنها تصح إذا اختلف صنائع المشتركين	ب- كل شريك وكيل عن صاحبه وكفيل عنه بالثمن	أ- لا يقسم الربح قبل إنهاء العقد بينهما إلا بتراضيهما
- ١١١ - تعرف المزارعة بأنها			
د- لا شيء مما سبق ذكره	ج- جميع ما سبق ذكره	ب- دفع أرض لمن يزرعها ، أو دفع أرض وحب لمن يزرعها فيها ويقوم عليه	أ- دفع شجر مغروس أو غير مغروس مع أرض إلى من يزرعه
- ١١٢ - تعرف المساقاة بأنها			
د- لا شيء مما سبق ذكره	ج- جميع ما سبق ذكره	ب- دفع شجر مغروس أو غير مغروس مع أرض إلى من يزرعه	أ- دفع أرض لمن يزرعها ، أو دفع أرض وحب لمن يزرعها فيها ويقوم عليه
- ١١٣ - من شروط صحة المزارعة			
د- جميع ما سبق ذكره	ج- لا يجوز اختصاص لأحدهما بكل الثمر	ب- أن يكون الشجر المسقى عليه له ثمر يؤكل	أ- بيان مقدار ما للعامل ولصاحب الأرض من الغلة
- ١١٤ - من شروط صحة المساقاة			
د- جميع ما سبق ذكره	ج- لا يجوز اختصاص لأحدهما بكل الثمر	ب- أن يكون الشجر المسقى عليه له ثمر يؤكل	أ- تقدير نصيب العامل أو المالك بجزء معلوم كالثالث أو الربع سواء قل أو كثر
- ١١٥ - من الأعمال التي كان يزاولها الناس من قديم الزمان			

أ-المضاربة	ب-المزارعة	ج-المساقاة	د-المزارعة والمساقاة
١١٦- تعرف الإجارة بأنها:			
أ- عقد على منفعة مباحة من عين معينة أو موصوفة الذمة مدة معلومة	ب- دفع أرض لمن يزرعها ، أو دفع أرض وحب لمن يزرعه فيها ويقوم عليه	ب- دفع شجر مغروس أو غير مغروس مع أرض إلى من يغرسه	د- جميع ما سبق ذكره
١١٧- أنواع الإجارة			
أ- أن تكون الإجارة على منفعة معينة	ب- أن تكون على أداء عمل معلوم	ج- جميع السابق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
١١٨- من شروط صحة الإجارة			
أ- أن يكون عقد الإجارة على المنفعة لا على العين	ب- تقدير نصيب العامل أو المالك بجزء معلوم كالثلث أو الربع سواء قل أو كثر	ج- أن يكون الشجر المسمى عليه له ثمر يؤكل	د- لا شيء مما سبق ذكره
١١٩- عند أنواع الإجارة :			
أ- نوعين	ب- ثلاثة أنواع	ج- أربعة أنواع	د- لا شيء مما سبق ذكره
١٢٠- من أنواع الإجارة أن تكون الإجارة على أداء معلوم ويشترط فيها:			
أ- أن تكون مباحة	ب- أن تكون معلومة	ج- أن تكون محددة بوقت	د- جميع ما سبق ذكره
١٢١- من أسباب فسخ عقد الإجارة:			
أ- إذا تلفت العين الطبيعية المؤجرة	ب- إذا زال غرض الإجارة	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
١٢٢- أقسام الأجير:			
أ- قسمان خاص ومشارك	ب- قسمان خاص وعام	ج- ثلاثة أقسام	د- أربعة أقسام
١٢٣- موجب دفع أجره الأجير			
أ- تجب أجره الأجير بالعقد	ب- تعب أجره الأجير بغير العقد	ج- يطالب بها قبل تسليم العمل المتفق عليه	د- لا شيء مما سبق ذكره
١٢٤- الأجير المشترك هو			
أ- من استأجر مدة معلومة يستحق نفعة في جمعها لا يشاركه فيها أحد	ب- من قدر نفعه بالعمل ولا يختص به واحد بل يتقبل أعمالاً لجماعة في وقت واحد	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
١٢٥- الأجير الخاص هو			
أ- من استأجر مدة معلومة	ب- من قدر نفعه بالعمل ولا	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره

		يتمحق نفعة في جمعها لا يشاركه فيها أحد	يختص به واحد بل يتقبل أعمالاً لجماعة في وقت واحد
- ١٢٦ من موجبات تقاضي أجره الأجير :			
أ- تجب بعد تسليمه العمل المتفق عليه كاملاً	ب- تجب أجره الأجير بال عقد	ج- تجب بعد استيفاء المنفعة	د- كل السابق ذكره
- ١٢٧ يعرف السبق بأنه			
أ- الترامي بالسهم	ب- المجازاة على الأقدام	ج- الاثنان معاً	د- لا شيء مما سبق ذكره
- ١٢٨ أنواع الفروسية			
أ- نوعان	ب- ثلاثة أنواع	ج- أربعة أنواع	د- خمسة أنواع
- ١٢٩ من أنواع الفروسية			
أ- ركوب الخيل	ب- الرمي بالأقواس والسهام	ج- المداراة بالسيوف	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٣٠ حكم المسابقة في الفروسية			
أ- لا تجوز	ب- تجوز	ج- مكروهة	د- محرمة
- ١٣١ من شروط صحة المسابقة			
أ- تعيين المركبين في المسابقة بالرؤية	ب- تحديد المسابقة ليعلم السابق والمصنوب	ج- اتحاد المركبين في النوع	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٣٢ المسابقة المباحة هي:			
أ- ما يترتب عليه مصلحة شرعية كالترقب على الجهاد	ب- ما كان المقصود منه اللعب لا مضرة فيه	ج- لاثنين معاً	د- لا شيء مما سبق ذكره
- ١٣٣ تعرف العارية بأنها:			
أ- إباحة نفع عين بباح الانتفاع بها	ب- تبقى بعد استيفاء المنفعة ليردها إلى مالكيها	ج- ما لا يباح الانتفاع به فلا تحل إعارته	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٣٤ من شروط صحة الإعارة			
أ- أهلية المعير للتبرع	ب- أهلية المستعير للتبرع	ج- أن تكون نفع العين المعارة مباحاً	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٣٥ شروط صحة الإعارة			
أ- شرطان	ب- ثلاثة شروط	ج- أربعة شروط	د- خمسة شروط
- ١٣٦ من الواجبات على المستعير			
أ- المحافظة على العارية	ب- رد العارية سالمة	ج- وجوب ضمانها	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٣٧ من المحرمات على المستعير			

أ- أن يعير العين المعارة	ب- أن يتلف عين المعارة	ج- أن يضيع عين المعارة	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٣٨ تعريف الغصب بأنه:			
أ- تبقى بعد استيفاء المنفعة ليردها إلى مالكيها	ب- أخذ الشيء ظلماً	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
- ١٣٩ حكم الغصب عند أهل العلم:			
أ- حرم	ب- يجوز	ج- مكروه	د- واجب
- ١٤٠ إذا غصب الإنسان من أخيه الإنسان شيئاً			
أ- وجب عليه ردّه كامل	ب- لم يجب عليه ردها	ج- وجب عليه رد قيمتها	د- وجب عليه ردها تالفة
- ١٤١ الاعتصاف هو			
أ- سلب المال بقوة	ب- الاستلاء عليها بالخصومة الباطلة والإيمان الفاجرة	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
- ١٤٢ الائتاف هي			
أ- سلب المال بقوة	ب- الاستلاء عليها بالخصومة الباطلة والإيمان الفاجرة	ج- تبقى بعد استيفاء المنفعة ليردها إلى مالكيها	د- لا اعتداء على أموال الناس بغير حق وابتزازها بالباطل
- ١٤٣ حكم الائتاف			
أ- محرماً	ب- جائزاً	ج- مكروهاً	د- واجباً
- ١٤٤ مما لا ضمان في اتلافه			
أ- آلات اللهو	ب- الصليب	ج- أواني الخمر	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٤٥ من الأمور الموجبة للضمان			
أ- اقتناء الكلب لزم أن يعقله كي لا يؤدي المارة	ب- حفر البئر في فناء مصلحته يلزم أن يغطيه كي لا يسقط المارة فيه	ج- حفظ البهائم من إفساد زروع الناس	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٤٦ تعريف الوديعة			
أ- توكيل في الحفظ تبرعاً	ب- إباحة نفع عين يباح الانتفاع بها	ج- تبقى بعد استيفاء المنفعة ليردها إلى مالكيها	د- ما لا يباح الانتفاع به فلا تحل إعارته
- ١٤٧ من شروط الوديعة			
أ- بلوغ العقل والرشد	ب- أن يكون ثقة قادر على حفظها	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره



- ١٤٨ من أحكام الوديعة			
أ- المحافظة عليها من التلف	ت- عدم اعتداء على الوديعة	ج- أدائها على وجهها الذي استودعت عليه	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٤٩ يجوز للمودع أن:			
أ- يدفع الوديعة لزوجته	ب- دفع الوديعة لعيده	ج- دفع الوديعة لخازنه	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٥٠ يجب على المودع أن			
أ- يتعدى على الوديعة	ب- يحفظ الوديعة من التلف	ج- يفرض في الوديعة ولا يردّها إلى المودع أن سرقت	د- لا شيء مما سبق ذكره
- ١٥١ تعريف أحياء الموات			
أ- هو الأرض المنفكة عن الاختصاصات	ب- الأرض التي لا مال لها	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
- ١٥٢ من الأمور التي يحصل بها إحياء الموات			
أ- إذا أحاط بخائط منيع	ب- إذا حفر في أرض الموات	ج- إذا أوصل إلى الأرض الموات ماء من عيون أو ينز	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٥٣ تعريف الجعالة			
أ- ما يعطى الإنسان على أمر يفعله	ب- عقد على منفعة مباحة من عين معينة أو موصوفة الدمة مدة معلومة	ج- دفع أرض لمن يزرعها ، أو دفع أرض وحب لمن يزرعها فيها ويقوم عليه	د- دفع شجر مغروس أو غير مغروس مع أرض إلى من يفرسه
- ١٥٤ من أحكام الجعالة أنها:			
أ- لا يشترط فيها معرفة مدة العمل	ب- لا يشترط فيها تعيين العامل	ج- يجوز فيها الجمع بين العمل ومدته	د- جميع ما سبق ذكره
- ١٥٥ من أحكام الإجارة أنها			
أ- لا يشترط فيها معرفة مدة العمل	ب- لا يشترط فيها تعيين العامل	ج- يجوز فيها الجمع بين العمل ومدته	د- أن يكون عقد الإجارة على المنفعة لا على العين
- ١٥٦ ومن أحكام الجعالة أنها:			
أ- أن يكون عقد الإجارة على المنفعة لا على العين	ب- أن يكون عقد الإجارة على المنفعة لا على العين	ج- لا يشترط فيها معرفة مدة العمل	د- أن يكون عقد الإجارة على المنفعة لا على العين
- ١٥٧ تعريف اللقطة بأنه:			
أ- عقد على منفعة مباحة من مال ضال عن صاحبة	ب- مال ضال عن صاحبة	ج- ما يعطى الإنسان على	د- عقد على منفعة مباحة من

عين معينة أو موصوفة الذمة مدة معلومة	أمر يفعله	غير حيوان	عين معينة أو موصوفة الذمة مدة معلومة
- ١٥٨ من حالات اللقطة أنها:			
د- جميع ما سبق ذكره	ج- أن يكون من سائر الأموال كالنفود والأمتعة	ب- أن يكون مما يتمتع من صغار السباع	أ- أن يكون مما لا يتبعه همة أوساط الناس
- ١٥٩ من أنواع المال الضال في اللقطة:			
د- جميع ما سبق ذكره	ج- سائر الأموال كالأواني والنقود	ب- ما يخشى فساده من طعام وشراب وخلافه	أ- حيوان مأكول
- ١٦٠ حكم اللقطة:			
د- لا شيء مما سبق ذكره	ج- يجوز التقاطها بشروط معينة	ب- لا يجوز التقاطها مطلقاً	أ- يجوز التقاطها مطلقاً
- ١٦١ حكم لقطة الحيوان المأكول:			
د- لا شيء مما سبق ذكره	ج- إن لم يأت صاحبها فهي ملك لاقطها، وأن أتى مالكها فعليه قيمتها	ب- لا يجوز التقاطها مطلقاً	أ- يجوز التقاطها مطلقاً
- ١٦٢ حكم لقطة ما يخشى فساده من طعام وشراب وخلافه.			
د- لا شيء مما سبق ذكره	ج- أكله ودفع قيمته لمالكه، أو بيعه وحفظ ثمنه لمالكه	ب- لا يجوز التقاطها مطلقاً	أ- يجوز التقاطها مطلقاً
- ١٦٣ حكم لقطة سائر الأموال كالأواني والنقود			
د- لا شيء مما سبق ذكره	ج- يجوز التقاطها بشروط معينة	ب- لا يجوز التقاطها مطلقاً	د- حفظ الجميع أمانة بيده وتعريفها لسنة فإن لم يعرف لها صاحب استنقذها
- ١٦٤ من الشروط التي تلزم اللقطة			
د- جميع ما سبق ذكره	ج- إن لم يأت مالكها بعد عاماً كاملاً تكون ملكاً لصاحبها	ب- ضبط صفتها قبل أخذها بمعرفة وعائها ووكائنها وقدرها وجنسها	أ- لا يأخذها إلا من عرف في نفسه الأمانة
- ١٦٥ يجب عند وجود اللقطة			
د- جميع ما سبق ذكره	ج- سؤال الناس عنها وتعريفها حولاً كاملاً	ب- عدم النداء عليها في المسجد	أ- النداء عليها في المسجد

تعريف اللقيط:			
أ- هـ المال الضائع	ب- هو الحيوان الضائع	ج- هو الإنسان الضائع	د- جميع ما سبق ذكره
حكم اللقيط			
أ- حر مطلقاً	ب- عبداً مطلقاً	ج- مولاً	د- ليس شيئاً مما ذكر
حكم اللقيط من إذا وجد في بلاد إسلام يكثر فيها المسلمون			
أ- مسلم مطلقاً	ب- كافراً مطلقاً	ج- مسلماً مقيداً	د- كافراً مقيداً
حكم اللقيط من إذا وجد في بلاد كفر يكثر فيها المسلمون			
أ- مسلم مطلقاً	ب- كافراً مطلقاً	ج- مسلماً مقيداً	د- كافراً مقيداً
حكم اللقيط من إذا وجد في بلاد كفر يقل فيها المسلمون			
أ- مسلم مطلقاً	ب- كافراً مطلقاً	ج- مسلماً مقيداً	د- كافراً مقيداً
ميراث اللقيط إذا كان له ولد:			
أ- يورثه ولده	ب- يورثه بيت مال المسلمين	ج- يرثه ولده وزوجته	د- يرثه زوجته
ميراث اللقيط إذا كان لم يكن له ولد:			
أ- يورثه بيت مال المسلمين	ب- لا يورثه بيت مال المسلمين	ج- ينفق ماله على المشافي	د- ليس شيئاً مما ذكر
يعرف الوقف			
أ- ما لا يمكن الانتفاع به ولا يعود على صاحبه بفائدة	ب- ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالنور والبساتين ونحوها	ج- كل ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
حكم الوقف في الإسلام:			
أ- مستحب	ب- واجب	ج- حرام	د- مكروه
مما ينعقد عليه الوقف			
أ- القول الدال على الوقف	ب- الفعل الدال على الوقف	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
ألفاظ التوقيف منها			
أ- ألفاظ صريحة	ب- ألفاظ كناية	ج- جميع ما سبق ذكره	د- لا شيء مما سبق ذكره
من شروط صحة الوقف			
أ- أن يكون الوقف جائز التصرف	ب- أن يكون الوقف مما ينتفع به انتفاعاً مستمراً	ج- أن يكون الوقف للصالحين	د- جميع ما سبق ذكره
من أحكام الوقف أنه:			

أ- يجب العمل بشرط الواقف	ب- لا يخالف الشرع	ج- أن يستوي في الاستحقاق الغني والفقير والذكر والأنثى	د- جميع ما سبق ذكره
١٧٩- إن مات ناظرا للوقف لمن لا يرثه من عهده كالمساكين والفقراء	أ- يتولى الحاكم	ب- الورثة	ج- جميع ما سبق ذكره
١٨٠- حكم الوقوف من العقود اللازمة			
أ- يجوز فسخه	ب- لا يجوز فسخه	ج- يجوز فسخه بشروط	د- لا شيء مما ذكر
١٨١- تعريف الهبة			
أ- التبرع من جائر التصرف في حياته لغيره بمال معلوم ونحوها	ب- ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كالدرن والبساتين ونحوها	ج- تبقى بعد استيفاء المنفعة ليردها إلى مالكيها	د- جميع ما سبق ذكره
١٨٢- تلزم الهبة ما يلي:			
أ- لا يجوز الرجوع فيها إذا قبضها الموهوب من الواهب	ب- يجوز له الرجوع فيها قبل القبض	ج- أن يقبضها بإذن الواهب	د- جميع ما سبق ذكره
١٨٣- تكون الهبة مستدامة إذا:			
أ- كانت وديعة في يد المتبب	ب- عارية في يد المتبب	ج- جميع ما سبق ذكره	د- ليس شيء مما سبق ذكره
١٨٤- تصح الهبة إذا كانت:			
أ- دائمة	ب- مؤقتة	ج- معلقة بشرط مستحيل	د- ليس شيء مما سبق ذكره
١٨٥- من أمثلة المرض المخوف			
أ- رجوع الضرس	ب- ما يتبع منه الموت كقتل عضو من الأعضاء	ج- جميع السابق ذكره	د- ليس شيء مما سبق ذكره
١٨٦- من أقسام المرض			
أ- مرض غير مخوف	ب- مرض مخوف	ج- جميع السابق ذكره	د- ليس شيء مما سبق ذكره
١٨٧- المرض المخوف يكون فيه			
أ- لا يخاف منه الموت في العادة	ب- أنه يتوقع منه الموت	ج- جميع السابق ذكره	د- ليس شيء مما سبق ذكره
١٨٨- المرض غير المخوف يكون فيه			
أ- لا يخاف منه الموت في العادة	ب- أنه يتوقع منه الموت	ج- جميع السابق ذكره	د- ليس شيء مما سبق ذكره
١٨٩- الوصية تعرف بأنها			